تاريخ الاستلام: 2018/09/08 تاريخ القبول: 2020/05/27

السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

Future scenarios to counter security threats in the magreb region

أ.قادة بن عبد الله عائشة *
جامعة تلمسان
(الجزائر)

أ.سبتي فايزة
جامعة سطيف
(الجزائر)

ملخص:

إن تطور التهديدات الأمنية وتنوع مصادرها قد أثر على أمن واستقرار الدول المغاربية خاصـة وأن هذه التهديدات قد أصـبحت تهديدات عابرة للحدود الوطنية ولا تعترف لا بمنطق الزمان ولا حتى المكان، مما فرض عليها وضـع التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجتها.

فمطلب الأمني الجماعي هو ضـرورة يفرضـها الواقع الحالي بتجلياته، خاصـة وأن النظام الدولي يسـير بمنطق التكتلات ولعل التجارب الدولية الناجحة على غرار الاتحاد الأوروبي قد اثبت نجاعته، وتبقى أمام الدول المغاربية العديد من احتمالات التصدي لهاته التهديدات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية، المغرب العربي، السـيناريوهات المستقبليّة.

Abstract:

The development of security threats and the diversity of their sources has affected the security and stability maghreb, in parti cular as these threats have become transnational it does not recognize the logic of time and space which requires it to develop measures and procedures to solve them.

The demand for collective security has become a necessiry impossed by the current reality by its manifesstations given the functionning of international system with the logic of blocs international experiences may be successul similar to the european union have proved their effectiveness and the magreb has many options to counter threats.

Keywords : security threats, arab maghreb, future scenarios.

* المؤلف المرسل.

. مقدمة:

تشهد المنطقة المغاربية في الآونة الأخيرة تسارعا ملحوظا في وتيرة التهديدات الأمنية في أشكالها المختلفة والمتجددة كالإرهاب، تجارة السلاح، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات..، وهي مدخلات ارباكية من شأنها تهديد أمن واستقرار دول المنطقة.

لكل هذا وضعت الدول المغاربية سياسات مختلفة لمواجهة هذه التهديدات على اعتبار أن لكل دول خصوصية معينة وكذا تهديدات تختلف في نوعها وحدتها من دولة لأخرى، وبالتالي تأتي هذه الورقة لبحث سيناريوهات مستقبلية لمواجهة هذه التهديدات التي لم تعد ذات تأثير صلب يمس الدولة فقط وإنما أصبحت تهديدات لينة تمس الفرد والدولة على حد سواء.

فما هي الاستراتيجيات التي وضعتها الدول لمجابهة هذه التهديدات؟ وما هي النظرة المستقبلية لبلورة نظام أمني إقليمي في المنطقة المغاربية؟

I.الأهمية الجيواستراتيجية لدول المغرب العربي:

تحتل منطقة المغرب العربي -نظرا للمقومات المادية والمعنوية التي تتشكل منها دوله- أهمية في السياسة الدولية، سواء في محيطها الإقليمي أو في الساحة العالمية من خلال التنافس الغربي عليها لاكتساب المزيد من مناطق النفوذ والسيطرة.

فدول المغرب العربي باعتبارها جزءا من حوض المتوسط تكتسب أهمية بالغة، نظرا لإتصاله بالبحار والمحيطات الأخرى عن طريق مضيق جبل طارق وقناة السويس، وتعتبر هده المضايق مناطق خناق في العرف الإستراتيجي باعتبارها تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو من خلال تركيب أجهزة تحت الماء لمراقبة الغواصات[1].

ويشكل المغرب العربي متسعا جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية. ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي[2].

ففي خضم هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، تحدث الجنرال "BUIS" في معرض حديثة عن هذه الأهمية حيث يقول:

"يظهر المتوسط ... فضاء ذا أهمية حيوية، ونجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقيلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الإستراتيجي طيلة قرون ، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الإستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان"[3].

وتشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا وإستراتيجيا بالنسبة للدول الكبرى، حيث توفر دول المنطقة سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية. فيما تعتبر الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة، باحتياطي من النفط يفوق حجمه 5 ملايير طن و 5000 مليار متر^2 من الغاز، وتعتبر الجزائر خامس منتج ورابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي[4].

غير أن هذا التوسع الجغرافي، خاصة في الصحراء قد سهل عملية تحرك الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء أين ظهرت موجات المقاتلين العائدين من العراق على نفس صورة الذين عادوا من أفغانستان، وفي هذا يقول "أندروي بالاك Andrew Black":

"إن الغرض من تحالف الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتنظيم القاعدة هو خلق قاعدة دعم وتدريب وذلك لغرض تمكين القاعدة من نقل مقاتليها بين العراق ومنطقة المغرب العربي مع إقامة قواعد تدريبية متنقلة عبر الصحراء. وبعد أن يتم المقاتلين دورهم في العراق يعودون إلى منطقة المغرب العربي لاستهداف الأنظمة السياسية كالنظام الجزائري خاصة وتكون ممرات العبور إلى العراق وسوريا"[5].

II.السيناريوهات المستقبلية:

في ظل التهديدات المتزايدة للمنطقة المغاربية، فإن الأمر قد أصبح يلزم على دول المنطقة وضع التدابير والإستراتيجيات من أجل مواجهتها نظرا لسرعة انتشارها خاصة ان توفرت لها البيئة الخصبة لذلك.

1- سيناريو الاستمرارية: نحو تفضيل البعد الثنائي على البعد متعدد الأطراف:

في هذا السيناريو فإن الدول المغاربية قد جعلت لنفسها استراتيجية منفردة أو بالتعاون مع دول خارج محيطها الإقليمي نظرا لنوع التهديدات التي تواجهها واختلافها من دولة لأخرى، وكذا التوافق مع الامكانيات المادية للمواجهة.

أ- السياسات الوطنية والثنائية:

1- الجزائر:

تواجه الجزائر مجموعة من التهديدات التماثلية وغير التماثلية في ظل شساعة حدودها الوطنية، فقد عانت من ظاهرة الإرهاب طيلة عشرية سوداء وهو الأمر الذي دفعها لبناء استراتيجية ردعية تعتمد العمل العسكري لملاحقة هؤلاء المجرمين، ثم تبعتها الإجراءات القانونية والمتمثلة في قوانين "الرحمة"، الوئام المدني" والمصالحة الوطنية".

غير أنه وتبعا لظروف وعوامل أخرى خاصة التأزم في دول الجوار التي تعرف بأنها دولا فاشلة أو ما جاءت به التحولات السياسية والاجتماعية خاصة في تونس و ليبيا..، فقد زادت حدة التهديدات على الأمن الوطني في ظل انتشار الواسع للأسلحة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التطرف الديني والتحول في شكل الإرهاب خاصة مع إعلان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

لكل هذا حاولت الجزائر تسطير استراتيجية دفاعية وقائية وأدرك صانع القرار الجزائري أن أمن واستقرار الجزائر لا يتحدد إلا بأمن المحيط الإقليمي والعالمي، لذا سطرت استراتيجيات مختلفة تتراوح بين القوة العسكرية وكذا القوة الدبلوماسية في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الصحراء الإفريقية.

وأوكلت مهمة الدفاع الوطني إلى المؤسسة العسكرية التي انتقلت إلى الاحترافية، فالعقيدة العسكرية الجزائرية تقوم على ضمان سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده وحرية الأمة في صياغة اختياراتها على ضوء القدرات الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي، واعتماد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات وتحكيم لغة العقل والمنطق وتعميق صلات التعاون والثقة بين الجيش ومختلف الفعاليات السياسية والمجتمعية[6].

فنظرا لشساعة حدود الجزائر في الجنوب والتي يبلغ طولها 6280 كلم مما يتطلب امكانيات وموارد واسعة لمراقبتها، لذلك تم إحالة الملف على قيادة الدرك الوطني وتزويده بالعتاد اللازم لأداء مهامها المرتبطة بمكافحة التهريب وأنشطة المجموعات الإرهابية التي اعتمدت استراتيجية اختطاف السياح في الجنوب وتهريب السلاح والمخدرات[7].

وتعتبر الجزائر دولة محورية في المغرب العربي وبالتالي فهي تسعى إلى حماية أمنها الوطني وكذا الدفاع عن حدودها الإقليمية، لذا لجأ صانع القرار الجزائري إلى بلورة مجموعة من السياسات الأمنية والتي من شأنها التصدي لهاته التهديدات.

فقد وضعت الجزائر خططا للتعاون مع الجارة تونس خاصة في مجال تكوين فرق خاصة بمراقبة الحدود بالوسائل التقنية المتطورة، وتوحيد التعاون المشترك للقضاء على الإرهاب وذلك عن طريق تكوين فرق تختص بعمليات التمشيط الواسعة في المناطق الجبلية[8].

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد أدوات تنموية ومساعدات لبناء الدولة خاصة في الشق الجنوبي، فبناء الدولة حسب "فرانسيس فوكوياما" تتم عن طريق مساعدة أعضاء المجتمع المحلي على كيفية إدارة مؤسساتهم، بالإضافة إلى تقديم الهبات والمساعدات من طرف أعضاء المجتمع الدولي لبناء قدراتها الذاتية، من دون فرض قيود أو شروط محددة حول كيفية استخدام هذه الموارد بل فرض معايير صارمة للمحاسبة للتقليل من الفساد[9].

وتمثلت هذه المساعدات في المعونات المالية، أين قامت الجزائر بإلغاء جميع الديون الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك تسعى في إطار سياسة الإتحاد الإفريقي إلى[10]:

- العمل على إزالة العوائق الهيكلية وتحسين ممارسات الأعمال وحوافز الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تمكين الفقراء والمستضعفين، والعاطلين عن العمل من خلال زيادة قدراتهم عبر التعليم، المهارات التدريب المهني، الاحتفاظ بالقوة العاملة والوصول إلى الموارد المالية.

- اتخاذ الإجراءات العاجلة لتحسين مستوى نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية للقارة، بغية زيادة قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

كذلك تسعى الجزائر إلى إدراج البحث العلمي ضمن الجهود الرامية إلى ايجاد حلول لمشاكل القارة، فقد أسست مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي الذي يهدف إلى وضع تصور للسياسات التنموية المؤدية لتحقيق الأمن الغذائي ومنه إلى التنمية الشاملة، كما يتم العمل على دراسة الخبرات الفلاحية الجزائرية والافريقية وتطويرها وبحث سبل تعزيز التبادل الإنتاجي الفلاحي على المستوى القاري والحفاظ على الماء كرهان إفريقي[11].

كما تم تبني إستراتيجية الأمن في منطقة الساحل والصحراء خلال عام 2011 أين قامت بالربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وقد تركزت هذه الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب وهي: مالي، موريتانيا والنيجر وتقوم هذه الإستراتيجية على[12]:

- تشجيع التنمية والحكم الراشد وحل الصراعات من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية مما يسمح بتحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة.

- تشجيع التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار فعال لإدارة الأزمات.

- تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون.

- تحسين المستوى الاقتصادي من خلال محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي.

وتسعى إلى تقديم مساهمات نوعية مستمدة من تجربتها لحمل أطراف النزاع في "مالي" على قبول الحلول السلمية لتحقيق تنمية القارة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار وترقية منظومة الحوكمة[13] لذا بادرت الجزائر إلى بلورة الحوار بين الأطراف المتنازعة في "مالي" وذلك عبر مفاوضات عديدة قادتها الدبلوماسية الجزائرية انتهت بتوقيع أرضية للتفاهم بين الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة في جويلية وهي تهدف إلى إيجاد حل نهائي للأزمة المالية في ظل التأكيد على إحترام وحدة الأراضي المالية وسلامتها الترابية[14].

غير أن التوجهات العالمية فرضت على الجزائر الدخول في شراكات أمنية في ظل ضعف التنسيق الأمني على المستوى الإقليمي بين دول المغرب العربي وهذا التوجه فرض عليها البحث عن شركاء آخرين سواء مع دول الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورومغاربية، أو حتى من خلال التعاون الأمني مع حلف الشمال الأطلسي وضمان الأمن في المتوسط عن طريق تبادل الخبرات وكذا القيام بمناورات عسكرية في عرض البحر لمكافحة التهديدات خاصة الإرهاب.

4- المغرب:

عملت السلطات العمومية في المغرب في صياغة سياستها الأمنية التركيز على العمل الاستباقي وبناء قاعدة بيانات والتنسيق بين الأجهزة، لذا انخرطت في الحرب الدولية على الإرهاب بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، وتتركز هذه السياسة في[15]:

* قاعدة البيانات والتنسيق بين الأجهزة: وهي تتركز على ثلاث معطيات أساسية وهي:

- المعطى الأول: إعداد قاعدة من البيانات حول كل المنتسبين لتيار السلفية الجهادية أو المشتبه في انتمائهم إليه.

- المعطى الثاني: اعتماد آلية التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، باعتبار الحرب على الإرهاب هي حرب استخباراتية، فالتنسيق يكون على جبهتين: داخلي، تكثيف التنسيق بين الأجهزة المدنية أي بين المديرية العامة لإدارة حماية التراب الوطني والاستعلامات العامة التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني ومديرية الشؤون الداخلية التابعة لوزارة الداخلية. أما على المستوى الخارجي فيتمثل في التنسيق على المستوى الدولي سواء العربية، الغربية أو الإفريقية.

- المعطى الثالث: قيام السلطات العمومية بتطوير وتحديث آليات الاشتغال على مستوى الرصد والمراقبة بتزويد الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب باستعمال وسائل تقنية جد متطورة لضبط مسارات التواصل بين الخلايا الإرهابية أو تحديد أماكن تواجد هاته الجماعات.

* العمل الإستباقي في السياسة الأمنية: والتي شرعت فيها منذ سنة 2002، وقد مرت بمرحلتين[16]:

- المرحلة الأولى: وهي تمتد إلى سنة 2006 وقد شملت اعتقالات واسعة خاصة في ظل الدور الذي لعبته المديرية العامة لحماية التراب الوطني.

- المرحلة الثانية: وهي تمتد من 2006 وما ميزها أن دائرة الاعتقالات قد قُلصت إذ أصبحت الأجهزة الأمنية أكثر حرصا على التحري، وكذا الاهتمام بالبعد الخارجي الذي يهدد المغرب في ظل إعلان "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

كما وسعت المغرب من مجال تعاونها الأمني هي الأخرى خاصة مع حلف الشمال الأطلسي من خلال تعزيز التعاون والنهوض بالشراكة العسكرية[17] بين الطرفين بغية مواجهة التهديدات الأمنية خاصة وأن المغرب تعد منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الراغبين في العبور لإسبانيا عبر مضيق "جبل طارق" وحتى طريقا لتجارة المخدرات من دول غرب افريقيا، وهو ما يدفعها إلى تعزيز جهودها التعاونية خاصة في المتوسط التي تعتبر طريقا تجاريا للقوى الكبرى تسعى للحفاظ على أمنه واستقراره.

3- تونس:

تختلف التهديدات الأمنية في تونس عن جيرانها المغاربة، غير أن الأحداث التي شهدتها المنطقة أدخلها في صراع مع جماعات ارهابية أصبحت تهاجم مؤسسات الدولة وخاصة الأماكن السياحية الذي يعتبر مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد التونسي.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر الحدود مع ليبيا ذات التهديد الكبير خاصة في تصدير المتطرفين المسلحين الذين أصبحوا يقومون بهجمات على المنتجعات السياحية أو حتى ما حدث بمتحف "بوردو" الذي خلف تداعيات دولية خاصة وأنه كان يحوي سياح أجانب.

وقد كان لتونس -نظرا للتحولات الداخلية- تغييرات مست مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية في بعض قيادتها من دون تغيير في السياسات حيث تبقى السياسات الأمنية المعتمدة في مواجهة الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو التطرف الديني وغيرها من المخاطر والتهديدات غير واضحة الملامح بعد. وكل ما شهدناه هو إجراءات عملية لمقاومة مختلف أشكال الجريمة والإخلال بالأمن العام .تختلف في جديتها ونجاعتها باختلاف الظروف والرهانات السياسية والأمنية الظرفية(مسار تأسيس، إرهاب، تهريب الأسلحة والمخدرات، إلخ)، مع غياب الإستراتيجية وعدم وضوح الرؤية وضعف القدرة على قيادة عملية الإصلاح[18].

وفي ذات الصدد، كنا قد اسلفنا سابقا التعاون الجزائري التونسي لتكثيف التعاون العسكري خاصة في ظل عدم استقرار الحدود المشتركة مع الجارة ليبيا خاصة فيما يتعلق بتهريب السلاح وانتشاره على نطاق واسع، وهو الأمر الذي يحتم على الأطراف تنسيق وتعاون الأطراف على المستوى الاستراتيجي لمجابهة التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على أمن الجزائر[19]، ويأتي هذا التعاون في إطار تعزيز العلاقات التاريخية والثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على مبدأ حسن الجوار وكذا عدم الدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المعطى الذي نادت به الدبلوماسية الجزائرية ولا زالت خاصة أثناء الأزمة الليبية أين رفضت الجزائر الدخول في حسابات خارجية واعتبرتها عبارة عن مشاكل داخلية مؤكدة في ذلك على الحل السلمي والتفاوض بين أطراف النزاع في الشأن الليبي.

4- ليبيا:

نظرا للانفلات الأمني بليبيا جراء الأحداث التي أطاحت بنظام "معمر القذافي" تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2011/3/2 الذي أسسته المعرضة الليبية كحكومة انتقالية مؤقتة، والذي أعلن عن الوثيقة الدستورية، بالكاد يمسك بزمام الأمور في البلاد بينما يعتبر مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الوطني الانتقالي عن الوضع الأمني في ليبيا[20].

و تشمل الأخطار و التهديدات الأمنية خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان و الحالة الهشة التي تمر بها، و غياب مؤسسات قادرة على القيام بمهامها و من ثم لخطر التحول إلى دولة فاشلة، و تشمل التهديدات أيضا ما يتمثل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته في صراعات مناطقية أو قبلية في ليبيا.[21] و عليه فإن ليبيا في الوقت الراهن تعد دولة فاشلة بامتياز فهي دولة تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي و لكنها عاجزة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الجماعة الدولية، و هذا العجز يتمركز على مستويين: مستوى ضيق و هو فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية، و مستوى واسع و هو العجز في تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها مع غياب دولة القانون.

ونظرا للانفلات الأمني على طول الشريط الحدودي الجزائري و ما رافقه من ضعف ليبي وهو ما ألزم توفير إمكانيات مادية و بشرية لتأمين الحدود و التصدي لأي اختراق للأفراد و الأسلحة سيجعل توقيع ليبيا اتفاقية تعزيز التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرية مع فرنسا في 25 فيفري 2012[22].

حيث يؤكد الدكتور "أمحند برقوق" أن التصعيد في ليبيا و قضية الحدود في حد ذاتها بركان متحرك يهدد الانفجار من الناحية الأمنية لاسيما و أن الصراعات التي تواجه المنطقة خطيرة في مقدمتها الإرهاب العابر للحدود مقارنة بعدم قدرة الدول أمنيا على توفير الحماية و عليه فإن تداعيات الأزمة في ليبيا خطيرة لاسيما على الجزائر بوجه الخصوص[23].

5-موريتانيا:

رغم أن مؤشرات تنامي أنشطة "إرهابية" واضحة المعالم في موريتانيا، كان يفترض بأنها باتت مؤكدة منذ عدة سنوات بعد أول إعلان رسمي عن وجود تيار سلفي جهادي في موريتانيا سنة 1994، إلا أن الحكومات الموريتانية المتعاقبة كانت تختار دوما سياسة المهادنة في وجه تلك التهديدات. و كان الاتجاه السائد في الخطاب السياسي و الإعلامي الرسمي منصبا على إبراز الأسباب التي ساهمت تاريخيا في الحد من تصاعد التطرف والغلو الديني حيث اعتمدت الحكومة آنذاك على تقديرات مبالغ فيها حول أهمية بعض العوامل الاجتماعية والثقافية في لجم التطرف و الإرهاب، كطبيعة التنظيم القبلي للمجتمع ودور الطرق الصوفية إضافة إلى النزعة العفوية لدى الموريتانيين لمقاومة الإسلام المستورد، إلخ..، و هكذا منذ البداية، لم تتجه الأمور نحو إجراء تشخيص موضوعي للمشكلة يفضي إلى اقتراح سيناريوهات ملائمة وخطة عمل جدية في الوقت المناسب وبالإمكانيات المتاحة، لنزع فتيل عوامل الاختلال التي ستساهم في ما بعد في انتشار الإسلام السياسي الراديكالي في موريتانيا و معالجتها بشكل جذري قبل وقوع الكارثة[24].

إلا أن التجربة الموريتانية لمواجهة التهديدات الأمنية تبقى ضعيفة وهو أمر راجع لعدم الاستقرار السياسي الذي ارتبط بكثرة الانقلابات العسكرية على السلطة مما يؤدي إلى تعطيل للعملية السياسية وكذا دخول مؤسسات الدولة في حلقة مفرغة.

ب- التقارب بين الدول المغربية والقوى الدولية:

برزت إلى الأفق استراتيجيات دولية عوض عن بناء استراتيجيات مشتركة على المستوى المغاربي نتيجة ضعف التنسيق الأمني بين دولها حيث تجسدت هذه استراتيجيات في اتفاقيات شراكة بينها وبين قوى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، فكل طرف له في هذه الاستراتيجيات مصلحية. فمصلحة الدول المغاربية هي الحصول على المساعدات من أجل التنمية والأمن، في حين تتراوح مصلحة القوى الأخرى بين ضمان طرق تجارتها وحتى مصادر نفوذها والحصول على شركاء قادرة على الاعتماد عليهم.

فمشاريع الشراكة بين الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط كانت في إطار الحوار الأوروبي العربي بعد أزمة 1973، وتجسدت في مشروع برشلونة 1995 وتنوع سياساته بين الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والأمنية، والاتحاد من أجل المتوسط 2008 حيث تعتبر المنطقة شريكا اقتصاديا نظرا للتقارب الجغرافي وكذا العلاقات التاريخية، لذا كان لزاما على الطرف الأوروبي بعث هذه العلاقات في إطار شراكة بغية مجابهة التهديدات على اعتبار أن منطقة هي درع حامي للمنطقة الأوروبية.

وفي سنة 2012 عقدت قمة 5+5 بمالطا بتاريخ 5 و6 أكتوبر من ذات السنة، عقب التحولات التي شهدتها منطقة المغرب العربي، حيث أكد الرئيس التونسي "المنصف المرزوقي" في بداية القمة تأكيده على أهمية التعاون بين الطرفين في مجال الأمن، وأن التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية لا تشكل خطرا على الأمن الأوروبي لأن الأنظمة المغاربية لن تقبل بأنظمة غير ديمقراطية[25]. كما أشار المجتمعون في القمة إلى موضوع الهجرة غير الشرعية لما لها من تأثير سلبي على الأمن في المتوسط من خلال تأسيس قوى مشتركة للتصدي لها، خاصة وأن الغرب أصبح ينظر للمسلمين باعتبارهم مصدر خوف "اسلاموفوبيا" خاصة بعد العديد من الهجمات كانت آخرها هجمات باريس 2015.

وفي إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك للإتحاد الأوروبي تم نشر 50 خبيرا أوروبيا مكلفا بالمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في العاصمة النيجيرية "نيامي"، على أن يتم التوسع ليشمل "مالي" و"موريتانيا"، وفي ذات الصدد خصص الإتحاد الأوروبي برنامجا مشابها لتدريب قوات الأمن الجزائرية لاسيما في مجال مراقبة الحدود الجنوبية في ظل تسارع تطورات الأزمة شمال مالي على الحدود الجزائرية[26].

وفي ذات الاتجاه تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتموقع في المنطقة لضمان أمن المنطقة كممر استراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا للمراقبة من جهة وللمحافظة على مصالحها من جهة أخرى، ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر وزير المالية الأمريكي "إيزنستارت" Stuart Eizenstat -والتي أخذت اسمه- من تونس عقب زيارة قام بها إليها في 8 جوان1998، ليأكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة حجم المبادلات التجارية والاستثمارات مع كل من تونس، المغرب والجزائر، على حد تعبيره[27]. هذا بالإضافة إلى طرح مشروع الشرق الأوسطي، في هذه المنطقة من المتوسط والذي يضم إليه أيضا دول شمال إفريقيا[28].

كما قامت القيادة العسكرية الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية للأسطول السادس الأمريكي في خطوة نحو تقويض التوجه المتزايد للسياسة الأوروبية في المتوسط، وكذا دور حلف الشمال الأطلسي، لذا صرح "وليام كوهين" وزير الدفاع الأمريكي قائلا: " إن القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي ليست من المسائل التي تقبل التفاوض حولها، إن الأسطول المتواجد في القاعدة الجنوبية للحلف هو أسطول أمريكي ولا يمكن أن يتولى قيادته سوى شخص أمريكي[29]. "

2- السيناريو الإصلاحي التفاؤلي: نحو سياسات أمنية مغاربية متعدد الأطراف

ويتمثل هذا السيناريو في إعادة إعطاء دفعة لإتحاد المغرب العربي التي توقف في مسيرة البناء، وكذا وضع استراتيجية مغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية نتيجة تصاعد نشاط الحركات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مجالات تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة السرية مستغلة في ذلك حالة عدم الاستقرار في دول الساحل والصحراء، وكذا عدم التنسيق الأمني بين دول المنطقة.

فمطلب إقامة اتحاد مغاربي بمؤسساته لأمر ضروري لمجابهة التهديدات الأمنية خاصة وأنه سوف يحقق للدول المغاربية العديد من المزايا خاصة في ظل البحث عن منطقة للتبادل الحر، وكذا إقامة قوى أمنية مشتركة قادرة على التصدي لمختلف أشكال التهديدات الأمنية، والوقوف في وجه الأخطار الخارجية التي تهدد أمن واستقرار دول المنطقة.

فقد جاء في حديث "صلاح الدين مزوار" "وزير الشؤون الخارجية والتعاون" في أعقاب كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الدورة 33 لمجلس وزراء خارجية دول المغرب العربي التأكيد على ايمان المغرب بحتمية المصير المشترك للدول المغاربية وتشبثه ببناء الإتحاد المغاربي باعتباره خيارا استراتيجيا وكذا توفير الجو المناسب لإنجاز المشاريع الواردة في الاستراتيجية للتنمية الشاملة ومنها اتفاقية التبادل الحر المغاربية التي تم التوقيع عليها سنة 2010[30]. على اعتبار أن التكامل الاقتصادي سيؤدي لا محالة إلى تكامل سياسي في نهاية المطاف مثلما حدث مع التجربة الأوروبية التي بدأت بتكامل جزئي في قطاعي الفحم والصلب ووضعهما تحت إدارة مشتركة وهو ما تطور للشكل الحالي بعد توقيع اتفاقية ماستريخت 1992 ودخولها حيز التنفيذ مما سمح للدول بمشاركة واسعة في اتخاذ قراراتهم وهو ما حقق لهم مزايا عديدة.

وفي ذات الصدد دعا وزير الدولة التونسي للشؤون العربية والإفريقية "التهامي العبدولي"، إلى تعزيز الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية لدول اتحاد المغرب العربي من خلال إرساء آليات تمكن من الانتقال الفعلي من مستوى التعاون إلى مستوى الشراكة بين دول الاتحاد والتي تتعلق بالجانب السياسي والأمني والاقتصادي والكوارث الطبيعية والنقل الجوي، داعيا في هذا الصدد إلى تأسيس "مجلس حكماء اتحاد المغرب العربي" يكون بمثابة قوة إيجابية لحل جميع المشاكل الكبرى العالقة، وتأسيس "وكالة استخبارات تابعة للإتحاد تتكفل برصد الأخطار والتحديات الأمنية المحدقة به ومواجهتها[31].

ويذكر الباحث "مصطفى نويصر" أن التنسيق الأمني "لا يكون لمصلحة الشعوب إلا إذا امتزج بالتنسيق والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء عناصر الثقة بين قيادات الأنظمة مما سينعكس ايجابا على النسق التضامنية وتجاوز الخلافات بين شعوب المنطقة، مما يؤدي إلى تعميق التعاون والتكامل، ليشمل كل مجالات التعاون سواء الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، الصحية، الأمنية وكذا السياسية بما يخدِم مصلحة شعوب المنطقة وأمنها وإعادة الرّوح لاتحاد المغرب العربي"، بما يعنيه من عملة موحدة واقتصاد متكامل وحدود مفتوحة[32].

ولتحقيق هذا، يجب على القادة السياسيين تجاوز الخلافات السياسية خاصة بين الجزائر والمغرب حول ملف الصحراء الغربية، وكذا تذليل الصعوبات على مختلف الأصعدة وبناء قاعدة جماهيرية شعبية تتجمع حول إتحاد مغاربي بمؤسساته كردع للتهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية.

وهو المعطى الذي تم صياغته في مواد اتحاد المغرب العربي أين نصت صراحة على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى، وهي إشارة إلى مفهوم الأمن الجماعي أو المركب على حد تعبير "باري بوزان" "Security Complex " أين عرفه بأنه: **"مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مترابطة مع بعضها البعض بشكل وثيق بحيث إن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مفصولا عن بعضها البعض"**[33] بحيث تتصدى لأي اعتداء على سلامة أراضي أي دولة اين تحشد قدراتها العسكرية لمجابهة هذه التهديدات.

فالأمن لم يعد يقتصر على الدولة وحدها وإنما له مستويات أربع و هي: أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، والأمن الوطني ضد أي أخطار خارجية أو داخلة للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي، والأمن الإقليمي باتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها، والأمن الدولي أو العالمي وتتولاه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين[34].

وهناك مجموعة من الأسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول[35]:

السبب الأول: هو أن دينامية التحولات الاقتصادية والاجتماعية أحدثت تحولات عميقة في المنطقة، من أبرزها سقوط نظام "معمر القذافي" الذي كان من أبرز داعمي أطروحة الانفصال في الجنوب المغربي، وبروز قوى سياسية جديدة مستعدة للتفاعل مع استحقاقات الاندماج المغاربي بنفس إيجابي، بالإضافة إلى التحولات الجارية في "تونس" والتي أفرزت نخبة سياسية جديدة متحمسة لخيار الاتحاد المغاربي، رغم أن إكراهات المرحلة الانتقالية لازالت تعوق مسيرة التحول السياسي في تونس، ورغم أن الوضع لم يستقر بشكل نهائي في ليبيا، بينما تبدو الجزائر غير معنية بما يجري حولها من تحولات سياسية، فيما يعيش المغرب تحولات سياسية جزئية وهادئة.

لهذا يتحتم على الدول المغاربية القبول بالإصلاح السياسي، ونقصد به كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيم بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول المغاربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية[36].

حيث تعتبر عملية الديمقراطية الشكل الأنسب الذي يضمن للجميع التساوي في الحقوق والواجبات وكذا ضمان آلية التعاون والمشاركة في صياغة السياسات العامة والقرارات المشتركة وهو أمر لا يتأتى إلا من خلال اصلاحات دستورية بما يتماشى والحياة العامة.

السبب الثاني: أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

السبب الثالث: أن انخراط دول المغرب العربي في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وفي إطار التعاون الإفريقي تم الاتفاق على تشكيل شرطة إفريقية "أفريبول" في مجال الوقاية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالقارة، تتمثل مهمتها في دعم التعاون الشرطي بين الدول الإفريقية من خلال تبادل المعلومات والممارسات الحسنة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان والإرهاب بالإضافة إلى المساعدة التقنية المتبادلة. وستعمل «افريبول» طبقا للقانون التأسيسي و الميثاق الإفريقي ضمن المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون وكذا الحكم الراشد دون أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[37].

3- سيناريو الإخفاق: نحو استمرار القطيعة الأمنية ما بين-المغاربية

يتحدد هذا السيناريو في اخفاق الدول المغاربية والتوجه لمزيد من التشتت مع تعقد وجهات النظر حول بعض الملفات العالقة والعوائق السياسية على غرار ملف الصحراء الغربية ومشكل فتح الحدود الجزائرية المغربية التي تعد من أكبر عوائق مسار التسوية مما يؤدي إلى مزيد من التشتت والتفرقة بين دول المنطقة وهو ما ينعكس على مسيرة بناء اتحاد مغرب عربي.

كما سيشكل عامل غياب الثقة بين أقطار المغرب العربي التي اتبعت سياسة تنموية في الداخل وهدفت إلى مواجهة كافة مظاهر التخلف السياسي والاقتصادي، لكنها لم تصل إلى طموحات شعوبها التي بقيت أغلبيتها تعاني الفقر والبطالة ونقص الوعي[38].

كذلك فإن ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي لصالح أطراف أخرى من شأنه أن يزيد من حدة التشقق خاصة وأن الاقتصاد هو متغير أساسي في عملية التكامل، على الرغم من وجود قطاعات حيوية قادرة على تنشيط التجارة البينية كالقطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلاف في هيكلية مؤسسات دول المغرب العربي ستلعب دوراكبيرا في بطء عملية التكامل خاصة وأن أنظمة هذه الدول ستسعى إلى البحث عن اتفاقيات تبادلية مع دول خارج نطاقها الاقليمي على حساب التجارة البينية وهو راجع لضعف التنسيق السياسي ما يحتم على استمرارية تبعية المغرب العربي لأوروبا.

كما تشير بعض الدراسات إلى زيادة معدلات البطالة والفقر نظرا لأن معدل النمو السكاني يفوق معدل النمو الاقتصادي وتشير نفس الأرقام إلى أنه كان على الدول المغاربية إيجاد حوالي 390 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة للحيلولة دون تفاقم معدلات البطالة، وهذا الخلل البنيوي للاقتصاديات المغربية يبدو أنه مرشح للاستمرار خلال السنوات القادمة وقد يزداد سوءاً مع التحرير الكامل للتجارة العالمية[39].

الخاتمة

تبقى هذه السيناريوهات عبارة عن تنبؤات حول مصير المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية التي لا تعتبر تهديدا يمس الدولة الوطنية فقط، وإنما أصبحت تهديدا عالميا وجب تكثيف التعاون بين الوحدات الوطنية وبناء نظام اقليمي قادر على مجابهة هذه التحديات.

فالتحديات في شكلها الجديد قد أصبحت تمس الفرد باعتباره طرفا فاعلاً من فواعل المجتمع الدولي وهو ما يقتضي توحيد الجهود الوطنية في بعديها التعاوني التنموي والعسكري من أجل توفير الأمن على مختلف الأصعدة وبناء فضاء آمن ومستقر وإنشاء قوة عسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية.

الهوامش:

[1]- خير الدين العايب، الأمن في حوض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر، 1994،ص.86.

[2]مصطفى فيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل.ط.3، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2005، ص.19.

[3]- بن صايم بونوار، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط. مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية: جامعة قسنطينة، 2008، ص.30.

[4]- إبراهيم تقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة.(رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2005،ص-ص.59-60.

[5] - أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010،ص.128.

[6]- منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013،ص.274.

[7] - عبد العزيز لزهر، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012،ص.166.

[8]- خالد. ب، الجزائر تدرب فرقا أمنية تونسية خاصة، جريدة الخبر. في الموقع الالكتروني:، http://www.elkhabar.com

[9]- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. تر: مجاب الإمام. الرياض: العبيكان، ط.1،2007،ص.161.

[10] - الإتحاد الإفريقي، مشروع إعلان القمة الاستثنائية حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في افريقيا. في الموقع الإلكتروني: http://sa.au.int/en/sites

[11] - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا. في الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz

[12] - شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود. في الموقع الإلكتروني: http://www.bchaib.net

[13] - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر تعد قاطرة على المستوى الإفريقي في مجال العمل الجاد على إزالة أسباب النزاع. في الموقع ، تاريخ الدخول: http://www.mae.gov.dz

[14] - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الأزمة المالية: منظمة الأمم المتحدة تعرب عن ارتياحها لمبادرة الجزائر لحوار 16 يوليو بالجزائر. ، تاريخ الدخول: 2015/03/13.http://www.mae.gov.dzفي

[15]- برباش رتيبة، الأمن والإرهاب في المغرب العربي: مقاربة استراتيجية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012،ص.163.

[16] - المرجع نفسه، ص-ص.164-165.

[17] - د.ذ.ك، مباحثات بين المغرب وحلف الشمال الأطلسي لتعزيز التعاون العسكري، هبة بريس. في الموقع الالكتروني: ،تاريخ الدخول: http://www.hibapress.com.2016/03/14

[18]- هيكل بن محفوظ، نظرة عامة على واقع اصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي. مبادرة الإصلاح العربي. تموز 2014،ص.7.

[19] - د.ذ.ك، هذه نظرة الجزائر لمواجهة الأزمة الأمنية في تونس، جريدة البلاد، في الموقع الالكتروني: http://www.elbilad.net.

[20] - خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح و الفشل، مجلة المستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أفريل 2012.

[21] - يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي:من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 25.

[22] - منصور لخضاري، الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، المدية، العدد 6، جوان 2012.

[23] - أمحند برقوق، جريدة الأمة العربية، تم تصفح الموقع يوم 9/3/ 2016 في الموقع الإلكتروني: www.dzairess.com

[24] - محمد السالك ولد ابراهيم، القاعدة في موريتانيا: دراسة تحليلية. في الموقع الالكتروني: http://www.assakina.com

[25]- توفيق المديني، "قمة المجموعة 5+5 : التغيرات المغاربية لا تشكل خطرا على أوروبا"، في الموقع الإلكتروني:://www.wahdaislamyia.org

[26]- حورية عياري، "تدخل في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك للإتحاد الأوروبي..50 خبيرا أمنيا دوليا ينتشرون بالنيجر هذا الأسبوع"، في الموقع الإلكتروني:، http://www.djazairnews.info

[27]- سمير صبح، "قمة برشلونة الأوروبية العربية والشراكة الأمريكية المغاربية: إنتقال التنافس من السوق الحرة إلى السيطرة الضيقة. صحيفة الوسط، في الموقع الإلكتروني: http ://www.alwasatnews.com،

[35]- د.ذ.ك، بناء المغرب العربي: سيناريوهات المستقبل. في الموقع الالكتروني:
، تاريخ الدخول:.http://www.alislah.ma

[36] - عياد محمد سمير، التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب. الجزائر: دار الأمة، 2013،ص.167.

[37]- أنيس نواري، التهديدات الأمنية دفعهتم إلى تبني استراتيجية مشتركة: الأفارقة يتبنون مقاربة الجزائر لمواجهة الإرهاب والجريمة، جريدة النصر. في الموقع الالكتروني: http://www.annasronline.com

- عياد محمد سمير، مرجع سابق ذكره، ص.162.[38]

[39] - عبد النور بن عنتر، الإتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع، الجزيرة.نت. في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

[28] - لعجال محمد الأمين، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له، دراسات سياسية. في الموقع الالكتروني:
http://www.politics-ar.،

[29] - المرجع نفسه.

[30]- المغربية، الدعوة إلى وضع استراتيجية أمنية مغاربية لمواجهة التهديدات المحدقة بالمنطقة. في الموقع الالكتروني:
http://www.almaghribia.ma،

[31] - البوابة نيوز، الإتحاد المغاربي يدعو إلى وضع استراتيجية أمنية مغاربية لمواجهة التهديدات المحدقة بالمنطقة. في الموقع الالكتروني:
http://www.albawabhnews.com.

[32] - محمود معروف، تحديات الأمن الإقليمي قد تمهد لتفعيل الإتحاد المغاربي، في الموقع الالكتروني.http://www.swissinfo.ch

[33] - عامر مصباح، مرجع سابق ذكره. ص.39.

[34] - عبد المعطى زكي، الأمن القومي: قراءة في مفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016،ص.01.